

القوى السودانية تبحث عن تموقعات في المعادلة السياسية

السودان أمام تحدي خط صفحة جديدة تفرز من يؤيد السلطة ومن يعارضها

دفعت التطورات السياسية الحاصلة مؤخراً في السودان، وخاصة بعد تشكيل سلطة انتقالية تقود البلاد إلى إجراء انتخابات تشريعية، جل الأحزاب والقوى والمكونات السياسية في البلاد، إلى إعادة النظر في تموقعاتها ضمن الخارطة السياسية. ولئن بدأت بعض هذه القوى تتحرك باتجاه ترتيب تموقعها وصياغة تحالفاتها، فإن الاقتراب شيئاً فشيئاً من إجراء انتخابات تشريعية يشكل على إثرها البرلمان يعد الفرصة الأنسب لمعرفة ملامح وتوجهات كل هذه القوى، وفرز من هو في المعارضة ومن سيكون داعماً للحكومة.



محمد أبو الفضل
كاتب مصري

في شقيها المؤيد للسلطة الانتقالية والرافض لها. فقد تداخلت الموالاة مع المعارضة، وتشابهت الخطوط على الجانبين في ظل معادلة مثيرة تتكون منها السلطة الراهنة في الخرطوم. قامت قوى الحرية والتغيير بالدور الأهم في إسقاط نظام البشير، وتتكون هذه القوى من أحزاب وتكتلات مهنية عدة رشحت عبدالله حمدوك لرئاسة الحكومة، ووافقت على جميع أعضاء حكومته، ولها ممثلون أساسيون خمسة في مجلس السيادة، وسادس بالتوافق مع المجلس العسكري الذي يمثله مباشرة أيضاً خمسة من أعضائه، ليكون المجموع 11 عضواً.

اعتادت الكثير من الأحزاب والفصائل ارتداء ثوب المعارضة طوال ثلاثة عقود، وفاجأها سقوط نظام الرئيس عمر حسن البشير خلال أربعة أشهر من عمر ثورة توفرت لها جميع أنواع الفوران، لكن كان دور غالبية الأحزاب التقليدية فيها عادياً وربما مهتملاً.

اعتاد الشق العسكري في مجلس السيادة عارياً من الظهير السياسي والشعبي الواضح، معتمداً على انتسابه لمؤسسة الجيش المهمة في السودان، وله معارضون في الشارع، ويعتمد على أسلوب التنازلات وتغليب القواسم المشتركة مع قوى الحرية والتغيير لترميز المرحلة الانتقالية وتجاوز العقبات الممتدة بطول البلاد وعرضها، بعدما تراكمت التحديات التي حالت دون استحواد الجيش على السلطة.

معارضة متربصة

تتفك القوى الإسلامية، ممثلة في حزب المؤتمر الوطني الحاكم سابقاً، وحزب المؤتمر الشعبي، وحزب الإصلاح الآن، في خندق المعارضة التي تحاول أن تدشن أرضية سياسية تؤكد القطيعة مع الماضي، وتفتح نوافذ المستقبل للمشاركة الحزبية دون توترات ظاهرة، تفقد ما تبقى من تماسك نسبي، تراهن عليه لوضع أقدامها عند اكتشاف الشكل النهائي للخارطة السياسية.

قبل رئاسة النداء، كانت هناك مرحلة بحاجة لتوحيد اللغة بين المدنيين والعسكريين، وبين المركز والهامش، وبين عناصر ذات إفتيات مختلفة، واستطاع أن يجمع كل الأطياف ويقودها نحو تحالف سياسي مدني شكل بذرة الثورة. وشد على أن يقوله رئاسة التحالف فتح عليه نيران حكومة العهد السابق، والتي قدمت ضده 10 بلاغات، منها خمسة كان منتظراً أن يحكم فيها ضده بالإعدام، واستمرت القضايا في دفاتر النظام السابق حتى سقط وقراره بالتخلي عن منصبه يعود إلى إبرايمه بأنه أدى ما عليه، ولا بد أن يفسح المجال لتقديم قيادات شابة تقود التحالف.

وأوضح بعد عام من الغياب عن القاهرة، أن نداء السودان سيكون أمام إعادة هيكلة تشمل جميع مكوناته لتتماشى مع المرحلة الجديدة التي تسير عليها القوى الناعمة، ما قد يفهم على أنه تحل نهائي عن الحركات المسلحة التي أضحت في تحالف مشترك ومتفصل بعيداً عن النداء. وأشار إلى أن الأمر لا يرتبط فقط ببناء السودان، بل هناك مشروع تطويري لقوى الحرية والتغيير، حيث ستتحول من مجرد



السودان في تحدي التناغم مع المرحلة الجديدة

في أديس أبابا، من قوى تضم عدداً من الأحزاب المدنية مثل، الأمة القومي، وما يسمى بقوى الإجماع الوطني وتضم أحزاباً من نوعية، الشيوعي، المؤتمر السوداني، البعث، ومبادرة المجتمع المدني، وشملت منظمات ناشطة في المجتمع المدني.

تفكيك نداء السودان

ضَمَّ التحالف جناحاً عسكرياً- سياسياً جاء من خلال تمثيل الجبهة الثورية، المكونة من، حركة تحرير السودان- جناح مني أركو مناوي، وحركة العدل والمساواة بزعامة جبريل إبراهيم، والحركة الشعبية لتحرير السودان قطاع الشمال- جناح مالك عقار.

تشكّل النداء كمعارضة سياسية رئيسية ضد البشير، ليس لإسقاطه عبر ثورة أو انتفاضة شعبية أو عملية عسكرية، بل لتشكيل دولة مدنية تستوعب جميع الأطياف وعلى قواعد ديمقراطية رشيدة، وحضه على الإفراج عن المعتقلين، وتوفير الضمانات اللازمة للإصلاح السياسي والدستوري وإطلاق الحريات وإلغاء القوانين المقيدة لها واحترام حقوق الإنسان، ووقف الحروب الأهلية ونشر السلام في ربوع البلاد.

ووقع التحالف المعارض في أغسطس 2016 في إثيوبيا على خارطة طريق تضمنت مراحل إحلال السلام، والاستعداد للشروع في إجراء حوار سياسي مع النظام الحاكم في الخرطوم. لم يفلح هذا الطريق الذي جاء ضمن سلسلة طويلة من الإخفاقات، في إجبار نظام البشير على الاستجابة لمطالب نداء السودان الذي انخرط سريعاً في قوى الحرية والتغيير، بعدما بدأت سمات الانتفاضة الشعبية تهب على السودان.

أصبحت مكونات النداء أمام خيارين، إما إعادة الهيكلة والتناغم مع مقتضيات المرحلة الجديدة، وإما التسريح وكل حزب ينتقي المكان الذي يقام الموالين للسلطة الانتقالية. وتكمن المشكلة في أن السلطة العامة الآن مزودة بين المؤسسة العسكرية والقوى المدنية، وخليط من قوى اليمين واليسار والوسط.

اختارت الجبهة الثورية طريقها في الاحتفاظ بمسافة بعيدة عن نداء السودان والمخلة الأكبر قوى الحرية والتغيير، عندما ارتضت الحوار بمفردها مع السلطة حالياً لترتيب أوضاع السلام الشامل المطلوب، والمرجح أن تتمخض عن شكل جديد للتحالف بينهما، أو ابتعاد قد يفضي إلى تفاهات للجولس في مقعد المعارضة السياسية، أو التمسك بحمل السلاح، ووفقاً للشكل الذي ترتضيه قوى الجبهة سوف يتم ترسيم جانب معتبر في معادلة الظهير السياسي المؤيد للسلطة والرافض لها.

المنسجمين معها لاختاروا طريقهم. راجحت النقاشات حول تحالف نداء السودان خلال الأيام الماضية، وتصدر الحديث عن استعداده كقوة سياسية اهتمامات قطاع كبير من السياسيين في السودان، حيث أعلن الصادق المهدي زعيم حزب الأمة استقالته رسمياً من رئاسته الأربعاء الماضي، وطالب بإعادة هيكلته بما يتناسب مع المستجدات، حيث شهدت البلاد تحولات مهمة في السلطة والمعارضة، وصعود طبقة سياسية مغايرة في الفريقتين، لعبت دوراً في حراك أدى إلى إبعاد حزب المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية عن الحكم.

فجرت استقالة المهدي جانباً من المسكوت عنه في تحالف نداء السودان الذي لا يزال جزءاً من مكونات قوى الحرية والتغيير، لكن المناقشات التي خاضها التحالف قبل وبعد تجاوز مرحلة البشير لم تؤكد أنه رقماً مفصلاً في المعادلة السياسية، ربما كان وزنه النسبي أكثر أهمية كقوى فريدة يتشكل منها، حسب نقل الزعامة التي تقود الأحزاب والحركات التي انضوت تحته. تأسس تحالف نداء السودان في ديسمبر

تصاعد اهتمام قوى الحرية والتغيير في اتخاذ إجراءات تعيد ترتيب أوقافها وشرعنة مكوناتها ضمن منظومة واضحة ومحددة، وكسر حدة التناقضات التي اعتملت فيها بعد تشكيلها من قوى وأحزاب تنتمي إلى مشارب متباينة، لتتمتع من التعاطي مع مقتضيات الفترة الحالية وما قد يتلوها من تحولات درامية في المشهد العام، سواء بشأن الانتخابات التشريعية أو ما بعد انقضاء الفترة الانتقالية، وكلها تتطلب رؤية جديدة تستطیع التعايش مع الواقع وتعيديته.

تشكلت قوى الحرية والتغيير وسط أجواء سياسية عاصفة، وبغرض هز أركان نظام البشير، ولم تتمتع قياداتها في أوجه التوافق والاستجمام والاختلاف في المفردات والعناوين التي يحملها كل طرف، وصيبت تحركاتها في نطاق الثورة ونجاحها، ما يفرض عليها إعادة النظر في الصورة العاجلة التي أتت إلى هذا التحالف العريض، كي يتسنى له الاستمرار أو الانفصال، والفرز السياسي للقوى، وتجميع القريب منها في الرؤى والإفكار وتفریق غير

عرف السودان على مدار تاريخه الحديث نوعاً من الحيوية الحزبية النادرة في المنطقة، حمته خلال فترات مختلفة من تآكل نخبته التي أفرزت، من حيث لا يدري كثيرون، طبقة شعبية قادرة على استيعاب المتغيرات وهز أركان نظام جثم على قلوب السودانيين ثلاثة عقود متواصلة، ما يعني أن الشكل النهائي للأحزاب والقوى المؤثرة لم تتبين معالمه تماماً بعد، فليس سهلاً أن تصبح الدولة كلها معارضة أو كلها من المؤيدين.

يستعد السودان للدخول في انتخابات تشريعية وتشكيل برلمان منتخب، عقب الانتهاء من ملف التصالح مع الحركات المسلحة، وصولاً إلى ترسيخ السلام الشامل. والمجلس التشريعي هو البند الثالث الرئيس في قوائم السلطة الانتقالية، بعد تشكيل مجلس السيادة والحكومة، الأمر الذي يحتاج إلى تحالفات سياسية، ما يفرض تغيير مراكز الكثير من القوى، وتكتشف ملامح وتوجهات القوى الحزبية وتفرز المؤيدين والمعارضين على الساحة السودانية.

الصادق المهدي: استقلت من نداء السودان لتحديث هياكل الثورة

نستعد لإطلاق التأسيس الرابع لحزب الأمة

المؤسسة العسكرية عليها أن تقبل على مرحلة التكوين القومي لجميع فروعها، وأن تستوعب العناصر التي تحمل السلاح داخل مؤسسة واحدة نظامية

لهندسة بناء السودان الجديد. وتابع مشيراً إلى أن المراجعات لا بد أن تطال الحركات المسلحة التي سيكون عليها الإدراك بأن من صنع الثورة هي القوى التي شاركت في استئصال السودان، وعليها الفصل بين عملها السياسي والدعوي. وقسم المهدي الأحزاب إلى ثلاثة أقسام، الأولى يمينية، ووصفها بأنها أحزاب يغلب فيها التماسك على التحديث، وجزء منها كان متحالفاً مع النظام الحاكم وحزبه، وهي بحاجة إلى التحلي عن مواقفها المؤيدة للانقلاب على السلطة، وإدانة المواقف المؤيدة لإقصاء الآخرين والتعذيب وشن الحروب، والجزء الآخر يمثل اليمين وهو مشروع ومن الممكن قبوله مستقبلاً. ويشمل القسم الثاني أحزاب اليسار التي تقفز على الأوضاع الاجتماعية ويغلب التحديث على التماسك فيها، وهو حق مشروع لها ما دامت قبلت بالديمقراطية. وقسم ثالث في الوسط وينتمي إليه حزب الأمة، ويوفق بين التماسك والتحديث

إعلان تنظيمي إلى ما يمكن تسميته بـ"ميثاق الخلاص الوطني"، بحيث يكون هناك التزام وقسم ودستور يحدد الحقوق والواجبات التي يسير عليها المنضمون إليه، وهي مسألة مهمة لضمان الانتقال السلمي للسلطة. وشرح المهدي أن القوى المتحالفة داخل الحرية والتغيير ستنتقل من كونها عناصر متحالفة إلى أخرى موحدة داخل جبهة واحدة، يربطها رباط أساسي محدد ووافق عليه الجميع، ليكون هناك حائط صد أمام المحاولات التي تريد هدم الجبهة، بما يعطي الفرصة لقوى الردة التي تتحرك داخلياً وخارجياً على أمل أن تستطيع اختراق

قبل رئاسة النداء، كانت هناك مرحلة بحاجة لتوحيد اللغة بين المدنيين والعسكريين، وبين المركز والهامش، وبين عناصر ذات إفتيات مختلفة، واستطاع أن يجمع كل الأطياف ويقودها نحو تحالف سياسي مدني شكل بذرة الثورة. وشد على أن يقوله رئاسة التحالف فتح عليه نيران حكومة العهد السابق، والتي قدمت ضده 10 بلاغات، منها خمسة كان منتظراً أن يحكم فيها ضده بالإعدام، واستمرت القضايا في دفاتر النظام السابق حتى سقط وقراره بالتخلي عن منصبه يعود إلى إبرايمه بأنه أدى ما عليه، ولا بد أن يفسح المجال لتقديم قيادات شابة تقود التحالف.

وأوضح بعد عام من الغياب عن القاهرة، أن نداء السودان سيكون أمام إعادة هيكلة تشمل جميع مكوناته لتتماشى مع المرحلة الجديدة التي تسير عليها القوى الناعمة، ما قد يفهم على أنه تحل نهائي عن الحركات المسلحة التي أضحت في تحالف مشترك ومتفصل بعيداً عن النداء. وأشار إلى أن الأمر لا يرتبط فقط ببناء السودان، بل هناك مشروع تطويري لقوى الحرية والتغيير، حيث ستتحول من مجرد



أحمد جمال
صحافي مصري

القاهرة - كشف الصادق المهدي، رئيس حزب الأمة القومي، الأسباب التي جعلته يقدم استقالته من رئاسة تحالف نداء السودان، الذي شارك في تأسيسه، قائلاً إن "قراره يتماشى مع ضرورة إحداث تغييرات سياسية على هياكل القوى السياسية التي سيكون عليها الانتقال من الإصلاح إلى المراجعة". وأكد المهدي في تصريحات لـ"العرب"، خلال تواجده بالقاهرة، أن نجاح القوى المدنية الناعمة في الإطاحة بنظام عمر حسن البشير نجم عنه إقبال متزايد من قبل الشباب والنساء على القوى السياسية للانضمام إليها والعمل تحت رايتها، ما يتطلب استعدادات خاصة لاستيعاب هؤلاء، والأمر يرتبط أيضاً بتغييرات أخرى داخل حزب الأمة. وأضاف أن حزبه يستعد لإطلاق ما يسمى بـ"التأسيس الرابع لحزب الأمة"، وهو يقوم بالأساس على نقد تجربة الحزب التي قادت إلى نجاح الثورة السودانية، وتطويرها لاستشراف المرحلة الجديدة، وهناك عديد من الاجتماعات ستعقد خلال الفترة المقبلة للاتفاق على خارطة طريق واضحة للحزب ونداء السودان. وأشار إلى أنه